

تشرين أول/أكتوبر 2013

” هذه الأرض كانت مصدر

دخلنا الوحيد. عملنا فيها  
بكد، أنا وزوجي وأبنائي.

زرعنا أشجار الزيتون، واللوز  
والتين. وبعد 20 عاما من

العمل الشاق، حين جاء موعد

جني عائدات استثمارنا، تأسست

البؤرة الاستيطانية وبدأنا نعاني من  
الخسائر المتكررة.“

زكية أبو عليا

كان زوجي جميل يقود الجرار الزراعي عائداً  
إلى البيت وكنت واثنين من أبنائي نقود سيارة  
خلفه حين بدأت مجموعة من المستوطنين  
المسلحين بمطاردتنا وإطلاق النار علينا.  
أسرعنا كي نفلت منهم، وعندما اقتربنا من  
القرية، ألقوا جسماً متفجراً غير معروف باتجاه  
سيارتنا. ولحسن الحظ، استطعنا القفز من  
السيارة قبل ذلك بلحظات قليلة، لأنها احترقت  
بالكامل مع ثلاث حاويات كبيرة من الزيتون  
الذي قطفناه في ذلك اليوم والذي كنا نقوم  
بنقله. كل واحد ركض في اتجاه مختلف. ابني  
مؤيد البالغ من العمر 13 عاماً فقط، اختبأ في

## عنف المستوطنين

يملك حسين أبو عليا، البالغ من العمر 72  
عاماً، وهو أب لتسعة من قرية المغير، قطعة  
أرض مساحتها 60 دونم بجوار بؤرة عادي-  
عاد الاستيطانية، وكانت مزروعة في الأصل  
بـ 600 شجرة زيتون.

يقول حسين أبو عليا: لقد واجهت مشاكل لا  
نهاية لها من بؤرة عادي-عاد الاستيطانية.  
في البداية، أمسكنا بمستوطنين يسرقون  
الزيتون من أشجارنا، بعد ذلك بدءوا بكسر  
الأغصان، لكنها عادت لتنمو وقمنا بزراعة  
أشجار جديدة لتحل محل تلك الأشجار التي  
دُمرت. وبعد ذلك، ذهبنا قبل ثلاث سنوات  
لقطف زيتوننا وقد صُدمنا حين وجدنا  
الأشجار صفراء وجافة. واستدعينا الشرطة  
الذين اكتشفوا أن المستوطنين قاموا بثقب  
الجذوع وحقنها بمادة سامة قتلت الأشجار من  
جذورها. وأتلف المستوطنون الإسرائيليون  
إلى الآن ما يقرب من 300 شجرة زيتون من  
أشجارنا.

تمتلك عائلة حليلة النعسان التي تبلغ من  
العمر 65 عاماً، وهي أم لتسعة أبناء، قطعة  
أرض مساحتها ثمانية دونمات قرب البؤرة  
الاستيطانية عادي-عاد، كانت مزروعة في  
الأصل بـ 160 شجرة زيتون. وتذكر حليلة  
حادثة وقعت عام 2004.

أثر عنف المستوطنين الإسرائيليين على قطف الزيتون الفلسطيني

## دراسة حالة لقرية المغير

المغير قرية فلسطينية تقع شمال-شرقي  
رام الله، ويبلغ عدد سكانها نحو 2,700  
نسمة. اعتمدت القرية تقليدياً على الزراعة  
والرعي، حيث يعتبر زيت الزيتون المحصول  
الزراعي الرئيسي فيها.

أقيمت في عام 1998 البؤرة الاستيطانية  
عادي-عاد دون تصريح إسرائيلي رسمي،  
وأقيم جزء منها على أرض خاصة تعود  
لقريتي جالود وترمسعيا الفلسطينيتين  
ومتخامة لأراضي زراعية تعود لقرية  
المغير. وعلى مدار السنوات العشر الماضية،

كانت العائلات الفلسطينية التي تمتلك  
أراضٍ زراعية المتاخمة للبؤرة الاستيطانية  
هدفاً لهجمات عنيفة من المستوطنين  
الإسرائيليين عند وصولهم لأراضيهم.  
وقد تضمنت هذه الهجمات اعتداءات  
جسدية وإتلافاً للأشجار والممتلكات.  
وفرض الجيش الإسرائيلي كذلك قيوداً  
على وصول الفلسطينيين إلى أراضيهم  
الزراعية وأراضي الرعي المتاخمة للبؤرة  
الاستيطانية.



الصورة من موقع النعسان، تشرين الأول/أكتوبر 2012

في تشرين الأول/أكتوبر 2012، أتلف المستوطنون الإسرائيليون 140 شجرة زيتون تخص عائلة جميل أبو راتب النعسان في أرضهم المتاخمة لبؤرة عادي عاد الاستيطانية.





”تعبت من

الشكوى لدى الشرطة الإسرائيلية. لا يمكنك

تصور الإذلال الذي نشعره

في كل مرة نصل فيها إلى

مركز شرطة إسرائيلي لتقدم شكوى.

أحياناً لا يسمحون لنا حتى بالدخول. لقد

تقدمت بالكثير من الشكاوى التي بالكاد

أُستطيع عدها. لقد رحلت وجئت بين مراكز

الشرطة والمحاكم لسنوات عديدة.”

حسين أبو عليا

## تقييد وصول الفلسطينيين إلى الأراضي المجاورة للمستوطنات

لا يستطيع سكان ما يقدر بنحو 90 مجتمعاً محلياً فلسطينياً في الضفة الغربية لها أراضٍ داخل حدود 55 مستوطنة وبؤرة استيطانية إسرائيلية أو في محيطها الوصول إلى أراضيهم سوى من خلال «تنسيق مسبق» مع السلطات الإسرائيلية. وفي حالة الموافقة على «التنسيق المسبق»، يُمنح الوصول عادة لعدد محدود من الأيام أثناء موسم قطف الزيتون السنوي، عندما يتم نشر جنود إسرائيليين في المنطقة. وفي بعض هذه الحالات، يكون دخول الإسرائيليين ممنوعاً بأمر عسكري خلال فترة قطف الزيتون. واستطاع المزارعون الذين حصلوا على إذن بعد طلب «التنسيق المسبق» خلال موسم قطف الزيتون عام 2012 الوصول

الموارد «وإضفاء الشرعية» لاحقاً على البؤر الاستيطانية، يعزز ثقافة الإفلات من العقاب التي تسهم في استمرار العنف.

قدمت عائلتا النعسان وأبو عليا، على مدار السنوات الأربع عشرة الماضية، عشرات الشكاوى للشرطة الإسرائيلية فيما يتعلق بهجمات المستوطنين الإسرائيليين ضدهم و ضد ممتلكاتهم. وأغلقت غالبية الشكاوى وقيّدت «ضد مجهول»، رغم أن العائلتين قدمتا الأدلة، بما في ذلك مقاطع الفيديو التي التقطت أثناء بعض الهجمات.

يقول حسين أبو عليا: «تعبت من الشكاوى لدى الشرطة الإسرائيلية. لا يمكنك تصور الإذلال الذي نشعره في كل مرة نصل فيها إلى مركز شرطة إسرائيلي لتقديم شكوى. أحياناً لا يسمحون لنا حتى بالدخول. لقد تقدمت بالكثير من الشكاوى التي بالكاد أُستطيع عدها. لقد رحلت وجئت بين مراكز الشرطة والمحاكم لسنوات عديدة، ولكن في النهاية لم يتعرض المهاجمون للمحاسبة عن أفعالهم أبداً. وبعد التخريب الذي لحق بأشجار الزيتون قبل ثلاث سنوات، قالوا إنهم سيحاكمون المهاجمين ويقدمون لي تعويضاً عن كل خسائري. ولكن في كل مرة أتصل بهم، يقولون لي إنهم سيعودون لي حالما ينجزون قضيتي، ولكنهم لم يتصلوا أبداً. وأنا لم أعد أتصل بهم لأنني يئست منهم.»

كهف. عثر عليه مستوطن ووضع بندقية على رأسه لكن أشخاصاً من القرية حضروا لمساعدتنا ولذا المستوطنون بالفرار. منذ ذلك اليوم، وأنا قلقة باستمرار على أبنائي وعلى جميل وأنا أشجعهم على السفر إلى الخارج. لم يعد بوسعهم الاستمرار في العمل في الأرض، ولم يكن هناك شيء آخر يمكنهم فعله. إنه لأمر مؤلم للغاية أن تخسر عائلتك، لكن لم يكن لدينا خيار آخر لحماية أبنائنا.

## انعدام المساءلة

يشكل تقاعس السلطات الإسرائيلية عن فرض القانون بفاعلية فيما يتعلق بعنف المستوطنين الإسرائيليين ضد الفلسطينيين مصدر قلق منذ وقت طويل. هناك جوانب معينة في النظام الحالي، من بينها غياب التحقيقات الشاملة ومطالبة الفلسطينيين تقديم شكاوى أو إفادات في مراكز الشرطة الواقعة داخل المستوطنات الإسرائيلية، تعطل فعلياً فرض القانون وتثني الفلسطينيين عن تقديم الشكاوى. تفيد منظمة يش دين - منظمة متطوعين لحقوق الإنسان، أن أكثر من 90 بالمائة من الشكاوى المتصلة بعنف المستوطنين التي قدمت للشرطة الإسرائيلية خلال السنوات الست الماضية أغلقت دون توجيه لائحة اتهام. بالإضافة إلى ذلك، فإن دعم الحكومة الإسرائيلية المتواصل للنشاط الاستيطاني غير القانوني، بما في ذلك إعادة تخصيص



إنّ إسرائيل، بصفقتها القوة المحتلة، ملزمة بالحفاظ على النظام العام وضمان أن الأشخاص المتمتعين بالحماية - المدنيين الفلسطينيين - يتمتعون بالحماية من جميع أعمال العنف أو التهديدات بالعنف. ويشمل ذلك الالتزام بحماية الفلسطينيين من عنف المستوطنين، وضمان إجراء تحقيق فعال، وسريع، وشامل ونزيه في الهجمات الإجرامية ومحاكمة أولئك المسؤولين عنها. ورغم المخاوف المتكررة التي أثارها الأمين العام للأمم المتحدة، وكذلك تصريحات أدلى بها مسؤولون إسرائيليون تشير إلى أنّ خطوات ستتخذ لمعالجة هذه الظاهرة، فإنّ السلطات الإسرائيلية مستمرة في تقاعسها عن منع عنف المستوطنين، وتقاعسها عن حماية الفلسطينيين وممتلكاتهم، وضمان المحاسبة عن هذه الأفعال الإجرامية.

حالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، تقرير الأمين العام، 22 آب/أغسطس 2013، الفقرة 25.



”نخشى أن نخسر ملكية أرضنا، إذا توقفتنا عن زراعتها. وستعلن «كأراضي دولة» وسنخسرها للمستوطنين.“

## جميل النعسان

الحالة يخسرون كل الأموال المستثمرة وكذلك الأرباح المحتملة من بيع المحاصيل.

جميل النعسان: من المعتاد أن ينتج بستان الزيتون حوالي 30 جركن من زيت الزيتون سنوياً. وكان الدخل الذي كسبناه يغطي جميع نفقات العناية بالأرض، كنا نتمتع بالاكتماء الذاتي. لكن المستوطنين دمروا أشجار الزيتون، والآن علينا أن نغطي جميع النفقات بأنفسنا، بما في ذلك تكاليف استئجار جرارات زراعية وعمال كي نتمكن من المحافظة على أرضنا فحسب. نحن نعيش على المال الذي يرسله لنا أبناءنا الذين يعيشون في الخارج، الذي لولاه لأصبحنا نعتمد على الجمعيات الخيرية والصدقات.

”موسم قطف الزيتون هو حدث اقتصادي واجتماعي وثقافي رئيسي للفلسطينيين“، وفقاً للسيد جيمس راولي، منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية. ”لكن القيود المفروضة على الوصول إلى أراضيهم والعنف المتواصل جعل من الصعب على العديد من المزارعين إعالة أنفسهم من مصدر الدخل هذا الذي كان مربحاً في الماضي. لا يريد المزارعون الفلسطينيون سوى أن يكونوا قادرين على زراعة أراضيهم ودعم أسرهم -إنني أدعو السلطات الإسرائيلية أن تضمن قدرتهم على فعل ذلك.“

مستوطنون مسلحون، وصوبوا بنادقهم نحونا وطلبوا منا المغادرة. عندما ذكرت ذلك لمكتب الارتباط الإسرائيلي، قالوا لي أن هذا خطئك لأنني دخلت أرضي دون إذن منهم، وأنه عليّ أن أقوم بما طلب المستوطنون مني.

## تقويض مصادر كسب العيش الريفية

منذ عام 2006، دمر المستوطنون الإسرائيليون ما يقرب من 1,000 شجرة زيتون مملوكة لعائلي أبو عليا والنعسان. وقوضت عنف المستوطنين بشدة سبل عيش العديد من العائلات في هذه المنطقة، مما أسهم في انتقال بعض الناس بحثاً عن فرص أفضل لكسب الرزق في أماكن أخرى، بما في ذلك خارج الأراضي الفلسطينية. وأولئك الذين استمروا في زراعة تجلب الخسائر المالية، جزئياً بسبب الصعوبات التي يواجهونها لزراعة أراضيهم بانتظام، وبسبب الأضرار التي لحقت بممتلكاتهم أو سرقة المستوطنين لمحاصيلهم، وفي هذه

كل يوم. ويتعين عليهم للحصول على التصريح، تقديم طلبات مسبقة عن طريق مكتب الارتباط الفلسطيني الذي ينقل الطلبات لمكتب الارتباط الإسرائيلي، الذي يوافق على هذه الطلبات أو يرفضها.

ويفيد المزارعون أنّ هذا يشتمل على عملية مطولة، دون ضمان بأن الطلب سيتم الموافقة عليه. يشرح حسين هذا بالتفصيل:

هذا العام لم يمنحونا تصريحاً للحرق على الإطلاق؛ قالوا لنا إن المستوطنين كانوا غاضبين بعد حادث في مفرق زعتره في نيسان/أبريل 2013، عندما قتل مستوطن طعنًا، وقال الجيش إنهم لا يستطيعون ضمان سلامتنا ضد الأعمال الانتقامية. وثمة مشكلة أخرى، وهي أن التنسيق لقطع الزيتون يقتصر على الزيتون فقط. ففي إحدى المرات أوقف الجنود أحفادي عن قطع اللوز، مدعين أن التنسيق هو فقط للزيتون، على الرغم من أن أشجار اللوز في الحقل نفسه!

سُمح لي في العام الماضي بحرق أرضي. استأجرت 12 عاملاً كي أتمكن من إنهاء المهمة في الوقت المحدد الذي منحونا إياه. وفي صباح اليوم التالي، اتصل بي ضابط إسرائيلي ليبلغني أن الجيش لن يتمكن من مرافقتنا في ذلك اليوم. لم يكن من السهل العودة إلى المنزل بعد دفع 200 شيقل لكل عامل، لذلك بدأنا العمل دون مرافقة الجيش. بعد فترة وجيزة، وصل إلينا

استمرت هجمات المستوطنين خلال فترة قطف الزيتون. وبالإضافة إلى ذلك، ثبت أيضاً أن النظام الحالي غير فعال إلى حد كبير في منع هجمات المستوطنين ضد الأشجار والمحاصيل الزراعية الفلسطينية، حيث أن معظم هذه الهجمات تحدث في غير الأوقات المخصصة بواسطة نظام «التنسيق المسبق»، حين يعجز المزارعون الفلسطينيون عن الوصول أو حماية أراضيهم وممتلكاتهم. وإجمالاً، يلقي نظام «التنسيق المسبق» المسؤولية على المزارعين المقيد وصولهم إلى أرضهم، بدلاً من فرض القانون على المستوطنين الإسرائيليين.

وضع الجيش الإسرائيلي ثلاث فئات للأراضي الزراعية الفلسطينية في القرى الواقعة في محيط عادي-عاد، استناداً إلى قربها من البؤرة الاستيطانية: مناطق «يحظر الدخول إليها»، مناطق يخضع الدخول إليها «لتنسيق مسبق» ومرافقة الجيش الإسرائيلي؛ ومناطق «الوصول إليها غير مقيد». إضافة إلى ذلك، يحظر على الإسرائيليين رسمياً دخول المناطق القريبة من عادي-عاد التي تتطلب تنسيقاً مسبقاً خلال فترة قطف الزيتون. وتنتمي بساتين الزيتون المملوكة لعائلي النعسان وأبو عليا لفئة المناطق التي تتطلب «تنسيقاً مسبقاً» ومرافقة أفراد الجيش. ويسمح للعائليتين بالوصول إلى بساتين الزيتون الخاصة بهم مرتين في السنة: في الربيع للحرق وفي الخريف للقطع. وفي هاتين المناسبتين، يُمنح التصريح لبضعة أيام ولساعات محددة

